الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6067.6
بتغير قدره
-7.2
0.12%

«نابيسكو» تربح 1,6 مليون دينار للنصف الأول

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن مجلس إدارة الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) اعتمد البيانات المالية للنصف الأول من العام الحالي بواقع 1,6 مليون دينار وبربحية 30,4 فلسا للسهم وبلغ إجمالي الموجودات المتداولة 9,4 ملايين دينار، كما بلغ إجمالي المطلوبات المتداولة 3,5 ملايين دينار وإجمالي حقوق المساهمين 12,6 مليون دينار.

بنمو 24,5٪.. و1,46 مليون دينار صافي الأرباح بعد خصم بند المخصصات

52,3 مليون دينار أرباح «التجاري» التشغيلية للنصف الأول

علي العوضي

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيق أرباح تشغيلية عن النصف الأول من 2011 بلغت نحو 52,333 مليون دينار قبل خصم بند المخصصات وبزيادة نسبتها 24,5٪ مقارنة بأرباح تشغيلية مقدارها 42,046 مليون دينار للفترة المقابلة من عام 2010.

وتم تحويل الجزء الأكبر من هذه الأرباح إلى المخصصات المكونة مقابل محفظتي القروض والاستثمار، وهو ما ترتب عليه تسجيل أرباح صافية لمساهمي البنك عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011 مقدارها 1,461 مليون دينار مقارنة بربح صاف مقداره 0,840 مليون دينار للفترة المقابلة من عام 2010.

وفي تعقيبه على هذه النتائج المالية، قال رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي علي العوضي ان البنك استمر في سياسته المتحفظة الهادفة إلى بناء قاعدة صلبة من المخصصات، مبينا أن البنك يحتفظ بمخصصات مقابل التسهيلات الائتمانية بمبلغ إجمالي مقداره 180,3 مليون دينار، مشيرا الى أن مؤشرات الأداء الأخرى تظهر قدرة البنك التجاري على العودة لتسجيل معدلات ربحية جيدة، إذ بلغ صافي إيرادات الفوائد نحو 46,0 مليون دينار بزيادة نسبتها 16٪ عن الفترة المقابلة من العام الماضي، كما ارتفع معدل الإيرادات التشغيلية بنسبة بلغت نحو 15٪.

واضاف العوضي في تصريح صحافي قائلا «ان البنك التجاري يسير في الاتجاه الصحيح ووفقا للإستراتيجية والخطط الموضوعة التي تهدف في مجملها إلى تعزيز المركز المالي للبنك وتحقيق أرباح من أنشطة الأعمال الأساسية للبنك وتخفيض نسبة القروض غير المنتظمة، مشيرا الى ان البنك التجاري يستمر في تطوير منتجاته وخدماته المصرفية بما يحقق الرضا التام لعملائه من الأفراد والشركات»، وأكد العوضي أن حالة الانكماش التي تؤثر على المشهد الاقتصادي بصفة عامة والبطء في تنفيذ مشاريع خطة التنمية واستمرار تراجع أداء سوق الكويت للأوراق المالية وما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية على قيم الأصول، إضافة إلى الأوضاع السياسية الإقليمية غير المستقرة كانت جميعها بمثابة عوامل ألقت بظلالها على وتيرة الأداء الاقتصادي والمالي في البلاد، لافتا الى أن التحسن العام في البيئة الاقتصادية ومناخ العمل بصفة عامة سوف ينعكس إيجابا على القطاع المصرفي.

ويواصل «التجاري» نجاحه في السيطرة على التكاليف، حيث انخفضت المصاريف التشغيلية بنسبة 9٪ مقارنة بالفترة المقابلة من 2010 وانخفضت تكاليف الموظفين للفترة بنسبة بلغت 10٪.

وتعتبر الكفاءة التشغيلية احدى الميزات التنافسية بالنسبة للبنك التجاري الكويتي، حيث يستمر البنك في الاحتفاظ بواحدة من أدنى معدلات التكلفة إلى الإيرادات، والتي لم تتجاوز 20,91٪ خلال النصف الأول من 2011.

وكما بنهاية يونيو 2011، فقد بلغ حجم الموجودات الإجمالية للبنك نحو 3,589 مليارات دينار مقابل 3,604 مليارات دينار للفترة المقابلة من عام 2010.

وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 458,8 مليون دينار مقابل 438,6 مليون دينار بنهاية يونيو 2010، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنك في نهاية يونيو 2011 نحو 20,14٪ مقابل نسبة مقدارها 19,10٪ بنهاية يونيو 2010، وهذه النسبة تفوق بكثير الحد الأدنى للنسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي والبالغة 12٪.

ويستمر البنك في الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية توفرها نسبة كفاية رأس المال المرتفعة التي تزيد عن ضعفي النسبة العالمية المقررة بموجب معايير بازل 2.

وتقدم البنك التجاري الكويتي في هذه الفرصة بالتهنئة لجمهور عملائه ولجميع المواطنين والمقيمين على أرض الكويت بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، داعيا المولى عز وجل أن يعيد علينا هذا الشهر بالخير واليمن والبركات.

كما توجه البنك بالشكر الجزيل من عملائه الكرام على الثقة التي أولوها للبنك وعلى اختيارهم «التجاري» كمصدر لخدماتهم المصرفية، ومن فريق الإدارة التنفيذية وكافة موظفي البنك على ما بذلوه من جهود كبيرة وتفان في عملهم، كما يقدم البنك الشكر لمساهميه على استمرار دعمهم وثقتهم التي أولونا إياها.

بربحية بلغت 75 فلساً للسهم الواحد

29,4 مليون دينار صافي ربح «أمريكانا» للنصف الأول

مرزوق الخرافي

اجتمع مجلس إدارة الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا) أمس برئاسة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة مرزوق الخرافي، حيث اعتمد البيانات المالية المرحلية للأشهر الـ 6 المنتهية في 2011/6/30.

وقد أظهرت البيانات المالية تحقيق الشركة صافي ربح نهائي بلغ 29,4 مليون دينار (75 فلسا للسهم) بعد أخذ أثر المحفظة المالية، بينما بلغ صافي ربح النصف الأول من العام الماضي بعد أثر المحفظة المالية 27,2 مليون دينار (70 فلسا للسهم).

بعد اختراق حسابات بعض المواطنين والمقيمين

البنوك تطبق أنظمة تكنولوجية جديدة لحماية الحسابات من الاختراقات الخارجية

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن البنوك المحلية بدأت في تشغيل وحدات وأنظمة تكنولوجية جديدة عالية الكفاءة وذلك لتطبيق نظام آلي متطور لحماية حسبات العملاء من أي اختراقات خارجية، مبينة ان أنظمة الحماية الجديدة تتماشى مع آخر التطورات التكنولوجيا العالمية خاصة بعض تطور المتسللين للحسابات المصرفية عبر أنظمتهم الإلكترونية.

وأفادت المصادر بأن الوحدات الجديدة التي بدأت البنوك في استخدامها تأتي للتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي الرامية لحماية الحسابات المصرفية الخاصة بالعملة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع المصارف المحلية من المشاركة في عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأشارت إلى أن تلك الخطوات جاءت بعد اختراق حسابات بعض المواطنين والمقيمين وسرقة مبالغ مالية قاربت المليون دينار بداية العام الحالي وتحويلها الى أحد الحسابات، الأمر الذي جعل المودعين عرضة في أي وقت لعمليات مماثلة، قد تكون على أيدي الهاكرز الأكثر احترافا، وبالتالي تضيع أموالهم، إلا أن اللافت والمحير هو أنظمة الحماية من القرصنة في البنوك التي ينفق عليها سنويا ملايين الدنانير، قد تهاوت أمام فنون ناشئ في عالم القرصنة خلال الآونة الأخيرة.

كما أن حادث السطو على حسابات بعض المواطنين والمقيمين إلكترونيا الذي حدث مؤخرا يضع البنوك أمام مسؤولياتها الأمنية والقانونية، وهو الأمر الذي يتطلب من هذه البنوك مراجعة جميع الثغرات الممكنة، على جميع المستويات، وتجدر الإشارة إلى أن جميع حوادث السطو إلكترونيا على أموال مودعين في البنوك المحلية، تأتي من قبيل مواطني دول شرق آسيا.

● محمود فاروق

استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار

واصل سعر صرف الدينار استقراره مقابل الدولار عند مستوى 0,272 دينار كما انخفض سعر صرف اليورو عند 0,387 دينار مقارنة بأسعار يوم أمس.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني أن سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الإسترليني انخفض عند 0,444 دينار.

أكبرها من نصيب بورصة الكويت بخسائر 23 مليار دولار

«كامكو»: 44 مليار دولار حجم الخسائر التي لحقت بالأسواق الخليجية في 7 أشهر

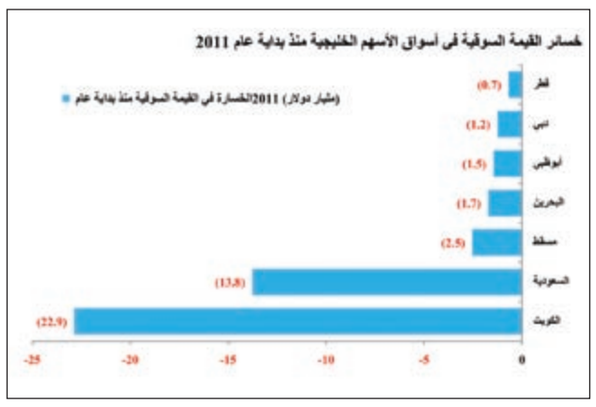

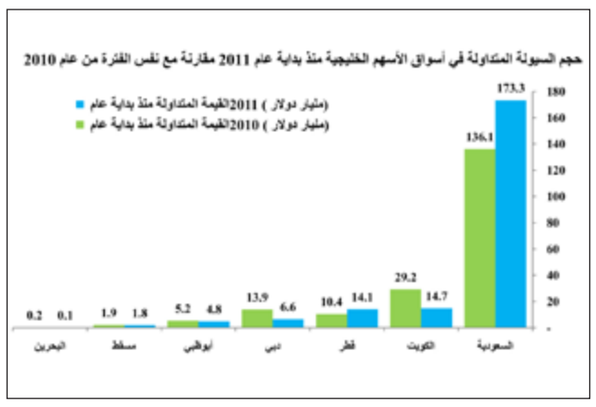

قال تقرير صادر عن شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) ان أداء أسواق الأسهم الخليجية في شهر يوليو وخلال النصف الأول من 2011 اتسم بالتراجع، حيث تعدت الخسائر الـ 16 مليار دولار لتزيد من الخسائر التي لحقت بالأسواق الخليجية في النصف الأول من 2011 والتي بلغت 28 مليار دولار.

وبين التقرير أنه بالإضافة إلى العوامل الخاصة بكل سوق والتي تتباين من شح السيولة النقدية في بورصة الكويت وترقب المستثمرين للهيكل التنظيمي والتشريعي الجديد في البورصة الى مرحلة الجمود في أسواق الإمارات، جاءت الأزمة المالية الطارئة في الولايات المتحدة الأميركية المتعلقة برفع سقف الدين الأميركي فوق الـ 14,3 تريليون دولار لتصب الزيت على النار وما لها من تداعيات محتملة على مكانة الدولار وتصنيف الديون السيادية الخاصة بالحكومة الأميركية حيث ان هناك عددا كبيرا من دول العالم لديها استثمارات في سندات الخزينة والدين الأميركي.

وذكر التقرير أن الخسائر في القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية خلال الـ 7 أشهر الأولى من 2011، بلغت حوالي 44 مليار دولار، أكبرها كانت في سوق الكويت للأوراق المالية الذي خسر نحو 23 مليار دولار وذلك بالرغم من صغر حجمه مقارنة بسوق الأسهم السعودي والذي بدوره خسر 13,8 مليار دولار خلال الفترة نفسها لتصل قيمته السوقية إلى 340 مليار دولار نهاية يوليو 2011.

وفي حين كانت الخسائر أقل بكثير في أسواق الإمارات وقطر حيث خسرت مجتمعة نحو 3 مليارات دولار.

أما بورصتا مسقط والبحرين الأصغر حجما بين أسواق الأسهم الخليجية، فكانت خسائرها فادحة خلال الـ 7 أشهر الأولى من السنة بمقدار 2,5 مليار و1,7 مليار دولار على التوالي.

السيولة النقدية

ويعتبر سوق الأسهم السعودي الأكثر سيولة ونشاطا بين أسواق الأسهم الخليجية حيث بلغت قيمة تداولاته منذ بداية عام 2011 حوالي 173 مليار دولار أو ما يعادل 80٪ من إجمالي تداولات الأسواق المالية الخليجية، وهذا ما يفسر ضخامة حجم الاقتصاد السعودي وشركاته المدرجة وتوافر السيولة اللازمة والدعم الحكومي لجميع القطاعات ومشاريع التنمية الاقتصادية.

وفي مقارنة مع القيمة المتداولة لنفس الفترة من عام 2010، يتبين أن السيولة النقدية في سوق الأسهم السعودي لم تتأثر بأزمات المنطقة السياسية وأيضا بأزمة الديون الأوروبية والأميركية مؤخرا، بل ارتفعت بنسبة 27٪ أو ما يعادل زيادة قدرها 37 مليار دولار.

وعلى الرغم من التراجع الكبير في السيولة النقدية المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية منذ بداية عام 2011، إلا أنه لايزال يحافظ على مركزه الثاني من حيث القيمة المتداولة والتي بلغت 14,7 مليار دولار منذ بداية العام الحالي، والذي سجل أكبر تراجع في القيمة المتداولة مقارنة بالأسواق الخليجية (باستثناء سوق دبي المالي) حيث انخفضت السيولة بنسبة 50٪ عن الـ 29 مليار دولار المسجلة في الفترة نفسها من عام 2010، والسبب في ذلك يعود إلى عدة اسباب اهمها: استمرار انخفاض أسعار الأسهم بشكل كبير حيث ارتفع عدد الأسهم التي تتداول حاليا ما دون قيمتها الاسمية (100 فلس) من 69 شركة في نهاية عام 2009 إلى 103 شركات أو ما يعادل 48٪ من إجمالي عدد الأسهم المدرجة، علما بأنه خلال عام 2008 وبالتحديد قبل بدء الأزمة المالية لم يكن هناك أي سهم يتداول دون قيمته الاسمية، وارتفاع عدد الأسهم الموقوفة عن التداول بسبب عدم التزامها بالمهل المحددة للإفصاح عن بياناتها المالية.

بالإضافة الى تفعيل دور الرقابة الذي حد بشكل كبير من المضاربات وعمليات التداول الوهمية، وتراجع الإقبال على الاستثمارات المالية نتيجة مخاوف المستثمرين من الأزمات المالية والجيوسياسية وترقب المستثمرين لما ستؤول إليه اللائحة التنفيذية لهيئة سوق المال حيث انخفضت السيولة على الاسهم التشغيلية الثقيلة.

وشكلت تداولات بورصة قطر منذ بداية عام 2011 حوالي 6,5٪ من إجمالي قيمة تداولات الأسواق الخليجية أو ما يعادل 14 مليار دولار وذلك على الرغم من صغر حجم السوق نسبيا من حيث عدد الشركات المدرجة، مدفوعة بالسيولة العالية وتدفق الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى الدعم الحكومي الكامل للاقتصاد والقطاع المالي والعقاري، وفي مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 ارتفعت القيمة المتداولة في بورصة قطر بنسبة 35٪ أو ما يعادل زيادة قدرها 3,6 مليارات دولار.

أما سوق دبي المالي والذي من المفترض أن يكون من الأسواق النشطة والأكثر سيولة بسبب التسهيلات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي وانفتاح البورصة على أسواق المال العالمية، فقد شكل منذ بداية السنة فقط 3٪ من قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 6,7 مليارات دولار وبانخفاض نسبته 53٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 حين بلغت القيمة المتداولة 13,9 مليار دولار، ويعود السبب في ضعف التداولات إلى هروب جزء كبير من رؤوس الأموال الأجنبية وانهيار أسعار الأسهم، بالإضافة إلى التداولات شبه المعدومة على الشركات الأجنبية المدرجة والبالغ عددها 21 شركة أو ما يعادل 33٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة.

أزمة الدين الأميركي

وتعتبر الاتفاقية حول رفع سقف الدين الأميركي خطوة جيدة نحو تفادي أزمة جديدة في أسواق المال العالمية.

ولكن يبقى تقليص العجز في الميزانية على المدى البعيد التحدي الأصعب وبذلك نجحت الإدارة الأميركية في وضع خطر التخلف عن السداد وراءها.

وقد نتج عن الاتفاقية رفع سقف الدين الأميركي بحوالي 2,1 تريليون دولار حتى عام 2013 وفي المقابل خفض المصروفات بحوالي 2,4 تريليون دولار خلال الـ 10 سنوات القادمة، أما الضحية الأولى لتلك الاتفاقية فيمكن أن يكون التصنيف الائتماني السيادي لسندات الخزانة الأميركية (AAA).

ويبلغ الدين الأميركي حاليا 14,3 تريليون دولار أو ما يعادل 95٪ من حجم الاقتصاد الأميركي ومن المتوقع أن يرتفع إلى 16,4 تريليون دولار بعد الاتفاقية ليصل إلى نحو 110٪ من حجم الاقتصاد، وتساعد هذه الخطة على طرد شبح التخلف عن سداد الدين الأميركي من الأسواق ولكن لا تقدم الحلول اللازمة للمشكلة الأساسية وهي إعادة هيكلة النظام الضريبي وتمويل خطة الضمان الاجتماعي والصحي وخفض النفقات التي بحاجة إليها الاقتصاد الأميركي في هذه الفترة، تطور الدين الأميركي خلال الـ 15 سنة الأخيرة.

وقد ارتفع إجمالي الدين الأميركي من حوالي 4,7 تريليونات دولار نهاية عام 1995 أو ما يعادل 70٪ من حجم الاقتصاد إلى مستواه الحالي عند 14,3 تريليون دولار، وقد جاء الارتفاع الكبير خلال الـ 4 سنوات الأخيرة حين ارتفع بمقدار 6 تريليونات دولار منذ نهاية عام 2007 وذلك بسبب الفاتورة الكبيرة التي دفعتها الإدارة الأميركية نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية لتفادي انهيار الاسواق المالية واعادة الثقة الى القطاع المالي.

28 مليار دولار الخسائر التي لحقت بالأسواق الخليجية في النصف الأول

بعد إجراء الكشف والفحص الفني اللازم

«هيئة اللحوم الأسترالية»: لا مانع من إمداد مسلخ الظهر التابع لـ «المواشي» بالأغنام

أفادت شركة نقل وتجارة المواشي بأنها تلقت رسالة من هيئة اللحوم والماشية الاسترالية والتي تتخذ من مملكة البحرين مقرا لها في تاريخ 2011/8/3 تفيد بأنهم وبعد الكشف والفحص الذي تم من قبل وفد فني رسمي يمثل هيئة اللحوم والماشية الاسترالية قام بزيارة مسلخ الظهر للتأكد من التزامه وتوافقه مع شروط هيئة اللحوم والماشية الاسترالية والشروط العالمية «OIE» وبعد التعهد والالتزام بذلك للهيئة المذكورة فانه لا مانع من إعادة إمداد مسلخ الظهر بالأغنام الاسترالية كباقي المسالخ المعتمدة في الكويت وذلك بعد ان كادت إدارة مسلخ الظهر ان تتسبب بمشكلة كبيرة لإمدادات الأغنام الاسترالية إلى الكويت بعدم تعاونها مع الهيئة المذكورة مع العلم بان شركة نقل وتجارة المواشي استمرت في تزويد مسلخ الظهر بالأغنام الاسترالية طوال الفترة التي منع فيها الذبح في المسلخ المذكور وذلك عن طريق مسلخ الشويخ التابع للسادة بلدية الكويت.

وان شركة نقل وتجارة المواشي تناشد جميع مسالخ الكويت التقيد والالتزام بالشروط والمعايير العالمية والاسترالية المتعلقة بعمليات نقل وذبح الأغنام الاسترالية حتى لا تتسبب في وقف إمدادات تلك السلعة الاستراتيجية عن الكويت قاطبة.

«الكوت» تربح 1,9 مليون دينار

أفاد سوق الكويت للأوراق المالية بأن شركة الكوت للمشاريع الصناعية (الكوت) وقعت اتفاقا مبدئيا مع ملاك شركة المياه الكيميائية النظيفة «صافي ووتر كيميكال» في إمارة أبوظبي بالإمارات على شراء الشركة والتي تملك مصنعا لمنتجات الكلور القلوية وهذا الاتفاق لن يكون نافذا إلا بعد موافقة المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة في أبوظبي «زونز جروب» والمتوقع الحصول عليها مع نهاية هذا الشهر.

وقد حققت الشركة أرباحا صافية قدرها 1,9 مليون دينار للنصف الأول، بواقع 22,07 فلسا للسهم مقابل 1,2 مليون دينار في الربع الثاني وبواقع 14,1 فلسا، كما بلغ إجمالي الموجودات المتداولة في النصف الثاني من 2011 نحو 8 ملايين دينار وقد بلغ إجمالي المطلوبات المتداولة 1,9 مليون دينار وإجمالي حقوق المساهمين 20,8 مليون دينار.

840 ألف دينار خسارة «أنوفست»

أشار سوق الكويت للأوراق المالية بأن شركة «أنوفست» تكبدت خسارة قدرها 840 ألف دينار وبواقع 2,9 فلس للسهم وبلغ إجمالي الموجودات المتداولة 95,6 مليون دينار وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 54,6 مليون دينار وبلغ إجمالي التعاملات مع أطراف ذات صلة 812,1 ألف دينار.